



Source : ANJ NAHAR
Date : 26.10.95
Photo No. : 211

إذا ارادوا اسقاط الشبهة

في السياسة لا تسيّر الأمور كما في المحاكم. في السياسة، يتوجب على المتهم ان يثبت براءته. في السياسة، يتعين على من تقع عليه شبهة، مهما تكن صغيرة، ان يبادر بنفسه الى تبديدها. ذلك ان الشبهة في السياسة تسبق الاقتناع. والشبهة، في هذه اللحظة بالذات، وبعد اسبوع على الواقعة، ما زالت تقع على اهل الحكم، الى اي تيار انتسبوا.

ليست الشبهة تهمة يسوقها سياسي معارض او معلق صحافي. انما حال عامة تسمع صداها في مختلف الفئات الاجتماعية، سواء كان ذلك بالشكوى الصريحة او بلامبالاة متعمدة. بالطبع، لم تبدأ هذه الحال مع واقعة التمديد لرئيس الجمهورية، فالانسحاب من السياسة المعبر عنها، سابق للمعركة الرئاسية. لكنه لا يمكن، في المقابل، تجاهل اثر هذا الحدث في تأكيد الشبهة ومفاقمة الازمة. ولا يهم، في هذا بهجاء، كم كان عدد السيارات والحافلات التي دفعت الى قصر بعددا لنقل طوابير المهنئين. بل ربما زادت هذه الظاهرة المستجدة من بأس او احباط او لامبالاة كل الذين لم ينضموا الى الحفل، وهم، حتى يثبت العكس، اكثر من 99 في المئة من الشعب اللبناني. فهؤلاء ما زالوا على طلاقهم مع سياسة تقرر بمنأى عنهم ومع طاقم سياسي لا يستشعرون فيه روح المصلحة العامة. قد يكونون مخطئين في شبهاتهم، لكننا نتكلم في السياسة لا في اصول المحاكمات. وعليه، فان رفع الشبهة لا يمكن ان يأتي الا ممن تقع عليهم .

صحيح ان اسقاط الشبهة ليس بالامر اليسير، على افتراض وجود رغبة في ذلك (وهذه ربما بداية الطريق). فالمعيار الذي يمكن الاستناد اليه للوصول الى انتفاء التهمة بالغ الصعوبة: ان يشعر كل مواطن انه معني بالسياسة، بل انه فاعل فيها. ومما لا شك فيه ان هذا الشعور بالذات صار تحققه اصعب بعد واقعة التمديد. لكن الاوان لم يفت تماما، وان نكن اقتربنا من نقطة اللاعودة. فما زال باستطاعة الطاقم الحاكم اعلان رغبته في مصالحة المجتمع، كل المجتمع، مع دولته.

ان مثل هذا الاعلان لا يمكن ان يكون بلاغيا، وانما يتطلب ممارسة سياسية مختلفة ومبادرات مؤسساتية تعيد الاعتبار الى دولة القانون والى مفهوم المشاركة. ولا بد من القول في هذا المجال ان المبادرة التي اعلنها رئيس الجمهورية في اتجاه تعديل بعض احكام الدستور لا تفي بالغرض. فهي ان كانت تنم عن مهارة سياسية مؤكدة، لا تقدم ولا تؤخر في تحقيق المصالحة المنشودة بين المجتمع والدولة. بل لعلها تزيد شعور الغربة الذي بات يحكم علاقة الناس بالمؤسسات. فانا كان تصحيح بعض الخلل المؤسساتي في دستور ما بعد الطائف مطلوبا بالحاج، فان الاكثر الحاج هو تفعيل المشاركة الشعبية في الشأن العام. اما كيف يتم التوصل الى هذا التفعيل، فمن ثلاثة ابواب، لا رابع لها: الانتخابات العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الاعلام الحر.

تلك هي الادوات التي تمكن الحكم الممدد من تجديد شرعيته الشعبية. فان استطاع، في الاشهر القليلة المقبلة، ان يجري انتخابات حرة ونزيهة، وفقاً لقانون انتخابي عادل ومتكافئ لا يخضع لمقاسات الاشخاص، او اذا اوجد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على اساس سليمة وسمح له بموازنة المنطق الريعي السائد حتى الآن، واذا وضع حيز التطبيق قانون الاعلام المرئي والمسموع على قاعدة المنفعة العامة ومن دون حساب الحصص، واذا اخيراً امتنع عن الانتقام من الصحافة لتوسيع هامش حريتها في الاشهر الاخيرة، اذا فعل كل هذا، يكون قد ربح الرهان. اما كل ما هو دون ذلك، فلن يؤدي الا الى تجديد الشبهات، حتى لا نقول تمديدها.

سمير قصير